

أكد لـ «الدستور» ان العالم يتجه لتجاوز عقبات الجغرافيا ويخفض الكلف المادية في التعلم الجامعي

أبو غزالة يطرح مشروعاً ريادياً ويفتح بوابة لدخول الطلبة الى ٥٠٠ من كبريات الجامعات المعروفة والمعترف بها دولياً

العام ٢٠١٢ كان الأسوأ على نصف شعوب الأرض من حيث حرية التنقل والحصول على تأشيرات السفر



□ عمان – الدستور – خالد الزبيدي

اللقاء مع رجل فكر ورؤى واضحة استشرافي الطابع يتطلب من الصحفي حشد كل ما لديه من معلومات حول طبيعة أعماله، وتجربة تتجاوز خمسة عقود من العطاء، بدءاً من سنته الأولى في الجامعة الأمريكية / بيروت، ومرحلة وسنوات شاهدة على العرب والعربية والإرهاب والتحديات التي عصفت بأهلها، والمرحلة المفصلية التي مرت فيها وهذا يتطلب جهداً غير عادي لإجراء مقابلة استثنائية في مرحلة استثنائية نجتازها كمن يسير على حبل مشدود.

من تقنية المعلومات والاتصالات ومحطات المعرفة إلى الملكية الفكرية والتجارة العالمية، والتعليم أو التعلم كما يحب صديقنا الكبير أن يسميها، إلى التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي تجتاح العالم منذ سنوات وتستوطن في المنطقة العربية التي تحاول اللحاق بركب التقدم استناداً إلى إرث فكري وعلمي وإنساني كبير منذ فجر الرسالة مرورا بمقدمة ابن خلدون ومخطوطات ابن رشد وغيرهما.

اللقاء مع الدكتور طلال أبو غزالة مؤسس وصاحب مجموعة طلال أبو غزالة التي تقدم خدماتها في أربع اصقاع المعمورة، مسيرة الرجل التي انطلقت من احد مخيمات الشتات الفلسطيني إلى ارفع المناصب الدولية في الأمم المتحدة والجامعة العربية وهيئات ومؤسسات لاجمال لذكرها في هذه العجالة، هذا اللقاء أجرته «الدستور» مع د. أبو غزالة، وكان المحور الأهم والأكثر إلحاحاً هو واقع التعليم والتعلم في عالم يشهد تغيرات حقيقية عناوينها الرئيسة تجاوز المسافات والزمن والمكان بما يخدم الإنسان والإنسانية بعد ان مكّن «الجنرال» تكنولوجيا الاتصالات وتقنية المعلومات جسر الفجوات وإتاحة الفرص أمام المجتهدين بغض النظر عن الجنس واللون والدين وتحييد الكثير من العناصر التي تحكمت بالشعوب والأمم ودحا من الزمن، وتاليا اللقاء مع د. أبو غزالة:

ديمقراطية التعليم العالي تتحقق بإتاحة الفرصة لمن يريد أن يتعلم في أفضل الجامعات مثل هارفارد وستانفورد

الدستور: العام ٢٠١٢ كان من أصعب السنوات على المنطقة العربية والعالم ربما باستثناء مجموعة دول الصاعدة (بريك) التي تضم الصين والهند والبرازيل وروسيا، والسؤال كيف كان العام الماضي بالنسبة لمجموعة طلال أبو غزالة في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم والمنطقة العربية؟

كان العام الماضي ٢٠١٢ عام التعليم بامتياز حيث دخلنا إلى التعليم الجامعي العالي الدولي بقوة بالاستناد إلى تجربة تمتد إلى خمسين عاماً، وندخل العام ٢٠١٣ بقوة كجامعة طلال أبو غزالة وهي بمثابة النفاذ إلى التعليم الجامعي العالي العالمي، وهذا ونغتنب عن تقديم برامج دراسية وشهادات ودرجات علمية، وهذا تطور نوعي، وأطلقنا جامعة طلال أبو غزالة الفريدة من نوعها، وهي بوابة لدخول أفضل المعرفة وهي قائمة شغنهاي التي تضم ٥٠٠ أفضل جامعة بامتياز حيث فيها، وهذه الجامعات تقدم الشهادات مباشرة منها، وهذه الدراسة النوعية تتجاوز موقوفات المكان، ويدخل الطالب إلى الموقع الإلكتروني للجامعة المعنية والتعرف إلى الإكمنيات المتاحة ومناهج توجيهاته ونغتنب عن تقديم دراسة التخصص الذي يريده، إلى جانب معرفة الرسوم المادية المطلوبة، ونحن بدينا نسبل للطلبة الوصول إلى هذه الجامعات وبرامجها بعيداً عن التعقيدات التي تفرض على الطلبة الراغبين في الالتحاق لأي من هذه الجامعات المعترف بها وهي من أعرق واهم الجامعات حول العالم.

وبنقطة يمكن القول: إن العام ٢٠١٢ كان الأسوأ على نصف شعوب الأرض من حيث حرية التنقل والحصول على تأشيرات السفر بين دول العالم لكافة الاستخدامات بخاصة للتعليم، وحالياً في العالم يوجد ٢٠ مليون شخص على سبيل المثال اسمهم الأول خان لا يستطيعون الحصول على تأشيرة فيزا لأمريكا ودول أوروبية لوجود أشخاص مطلوبين كإرهابيين تبدأ أسماؤهم بـ خان، وهذا الاسم متداول في آسيا إيران وباكستان والهند وبنغلادش وأفغانستان، أي أن إنسان اسمه يبدأ بخان تحظر السفارات الغربية منحه تأشيرة الدخول لكافة الاستخدامات وفي مقدمتها التعليم.

كما أن نصف الدول العربية لايمكن منح شعوبها تأشيرات لأسباب معينة في معظم الدول الغربية، لذلك مبادرة جامعة طلال أبو غزالة تتجاوز عقبات تأشيرات الفيزا بلجب الجامعات للطلبة في بيوتهم ودولهم بدون تكبد عناء الحصول على الفيزا، وكذلك السفر وتكاليف الإقامة في دول مرتفعة التكاليف، مع الاحتفاظ بالحقوق العلمية والأدبية والحصول على الشهادات العلمية كاملة. وعملية التعليم تتحول إلى التعلم وفق كافة المتطلبات من التفاعل العلمي والتواصل مع الهيئات التدريسية كان الطلبة في حصة الدرس مع مراعاة الرقابة الكاملة على عملية التعلم بكافة مراحلها، وطورنا هذه الجامعة وهي الأولى من نوعها في العالم، ونسعى لتوصيل التعلم الدولي المعتمد للدول العربية والإسلامية ونركز على سبيل المثال على باكستان التي يناهز عدد سكانها مجموع سكان الدول العربية تقريبا، الوصول إلى مفهوم التعليم الدولي العالي للجميع، وهذا ما نسعى إلى تحقيقه.

ونحن نتحدث عن مفهوم أن التعليم للجميع، يجب أن نتحدث بإيمان عن ديمقراطية التعليم الجامعي الجيد للجميع وليس أي تعليم، وأن من أجياديت ديمقراطية التعليم العالي تتحقق بإتاحة الفرصة لمن يريد أن يتعلم في أفضل الجامعات مثل هارفارد، وستانفورد، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كبريات الجامعات العالمية لم تعد تمارس التعليم في المباني والصفوف وتحولت إلى التعليم الرقمي وعبر الإنترنت ومن هذه الجامعات المرموقة ستانفورد الأمريكية.

وحسب الدراسات والبرامج الأمريكية أن ٨٠٪ من الجامعات الأمريكية ستتحول إلى التعليم الرقمي عبر الإنترنت بحلول العام ٢٠٢٠، ونحن اليوم ندخل العام ٢٠١٣، لذلك تأتي خطوة إطلاق جامعة طلال أبو غزالة لتواكب التطورات العلمية وجسر الفجوة مع العالم بصورة مبكرة، وتتجاوز عقبات لوجستية ومالية وإضافة إلى زيادة القيمة المضافة للتعليم، إذ يمكن للطلاب الدراسة

والعمل في نفس الوقت وهذا ما نحن بأمس الحاجة إليه، وقد نجد أنفسنا أمام تحولات نوعية بالنسبة لمخرجات التعليم وستصبح الشهادات الجامعية التي حصل عليها الطالب من خلال التعليم الرقمي أولاً ومن خلال الدوام الصفي في جرم الجامعة ثانياً.

إن التعليم بشكل عام والجامعي بشكل خاص سيتجاوز محدودية عملية التعليم المباشر في أروقة الجامعات و صفوف الدرس التي تمارس من خلال كتاب ومدرس أو دكتور بعيد تلقين الطلبة المنهاج، ويتحول إلى إطلاق العنان للطلبة للدخول إلى عالم العلوم باعتماد الإنترنت والتفاعل مع مصادر لا تنضب للعلوم، وتتحول تدريجياً إلى التعلم الواسع والغوص في عمق المعرفة، والمستقبل سيكون حليف التعلم الرقمي.

الدستور: إلى أي مدى ستركز الجامعات العربية في هكذا مشروع، وإلى أي مدى تؤمن بالتعليم الرقمي باعتماد ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات والمعلوماتية على نطاق واسع، وإلى أي مدى تتعرف بشهادات الجامعات العالمية التي تصدر للطلبة بالتعلم الرقمي.

لا يمكن الاستمرار بعدم قبول شهادات الخريجين بعضها غير معترف به في ظل تحول كبير في العالم، ونعتقد أن الجامعات العربية ستدخل هذا المجال عاجلاً أو آجلاً وستصبح ضمن قائمة الدول المعترف فيها دولياً، وستتجاوز معهم بهذا الشأن، باعتماد التعلم الرقمي، وإننا من خلال موقعي كرئيس تنفيذي للمنظمة العربية لعودة التعليم تحت مظلة جامعة الدول العربية ورئيسها الفخري أمين عام الجامعة العربية، وأسست هذه المنظمة لمساعدة الجامعات العربية بحيث تحصل على الاعتراف الدولي.

الدستور: التعليم الجامعي العربي ما زال بعيداً عن هذا المفهوم، كيف السبيل لردم الهوة في مناهج التعليم والتحول إلى التعلم وإطلاق طاقات الشباب من خلال الجامعات وتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات باستخداماتها الواسعة؟

نحن نشعر بمسؤولية كبيرة في هذا المجال والانتقال إلى التعلم الرقمي، والسؤال الذي نطرحه في هذه المرحلة ونحن نتابع التطور الهائل في عملية التعلم هل من الضروري الإشراف على الطلبة الوصول إلى صفوف الدرس للتعلم مع وجود بدائل كثيرة وفعالة؟!، وهل من الضروري أن يقضي الطالب والطالبة ١٢ سنة في المدارس وأربع سنوات في الجامعة، فإذا كان قادراً على التعلم بفترة زمنية أقل لماذا نؤخره، فالمعروف أن فلسفة التعليم يجب أن تتحول إلى التعليم وكلمة (Education) وهي كلمة رومانية تعني اسحب، لا تعني أعط، ودينا الحنيف يقول لك اقرأ في أول سورة نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم، واطلب العلم، علينا أن ننقل إلى التعلم ولسنا بحاجة إلى أستاذ ليعلمك، ولينظر أي منا إلى أحفاده أو

أبنائه يجد أن الطفل الذي عمره ثلاث سنوات يستخدم جهاز الـ (IPD)، هنا إن ٩٠٪ من أساتذة المدارس لا يجيدون استخدام جهاز الـ (IPD)، وكثيراً من الطلبة لديهم معارف ومهارات لاستخدام الحاسوب أفضل من الأساتذة، وحول هذا الموضوع تحدثت في محاضرة لمرسين قلت لهم: إن لم تستطيعوا استخدام التكنولوجيا وتوظيفها للمعارف والتعلم سينتهي دوركم فاطلبة ليسوا بحاجة للتلقين عليكم أن تتحولوا إلى ميسرين لطلبة لديهم قدرات لتجاوز دوركم بوصول الطالب إلى المعلومة وتوظيفها.

الدستور: هل يمكن فتح المجال أمام المبدعين لتقليص سنوات الدراسة للطلبة في المدارس والجامعات لاسيما وأن دولاً متقدمة مثل اليابان تسمح بذلك، وكثيراً من الطلبة ينهون الدراسة الجامعية وهم دون سن العشرين عاماً؟

هذا ممكن وهناك أمثلة كثيرة في دولة قطر هناك طالبة في السنة الأولى / كلية الطب بجامعة قطر عمرها ١١ سنة وهي طالبة فلسطينية من احد المخيمات الفلسطينية في لبنان حصلت شهادة الدراسة الثانوية بتفوق ودخلت كلية الطب والسؤال الذي يطرح إذا كان الطالب قادراً على التفوق برغم عمره لماذا نمنعه من ذلك ونطلب من الانتظار حتى يصل عمره عشرين عاماً للحصول على درجة البكالوريوس.

الدستور: هل يجوز أن يخرج طالب أو طالبة بدرجة بكالوريوس في الطب وعمره ١٥ عاماً؟

لماذا لا ولمصلحة من نغعد أمور العلم، موزارت ألف أول سيمفونية له وعمره تسع سنوات، إذا كان هناك إنسان لديه قدرة عقلية لماذا نعطله ونقف في وجهه، وهذا شكل من أشكال الإبداع يجب أن توفر له الرعاية والتشجيع.

الدستور: صحیح أن العام الحالي سيكون امتداداً للعام ٢٠١٢، لكن ما هي خططكم كمجموعة بالإضافة إلى ما تقدم بالنسبة للتعليم العالي الدولي؟

نحن نضع برامجننا وإستراتيجيتنا وفق فترات زمنية محددة، سنة وخمس سنوات وعشر سنوات، وصولاً إلى خطة بعيدة المدى لا نسميها خطة وإنما أهداف بعيدة المدى، وهي شكل من أشكال الدراسات المستقبلية، مثال على ذلك تجري دراسات بعيدة المدى تعنى حتى العام ٢٠٥٠، وهذا لا يعني أنني ساكون موجوداً على قيد الحياة، فالأمر يرتبط بدور المؤسسة ودوري كإنسان، فهناك شيء اسمه (Snganurete) أي يعني التوحد معناها أن الآلة والعقل البشري سيكونان شيئاً واحداً، بمعنى آخر أن الآلات ستحدث مع بعضها البعض بشكل من الأشكال، وهذا شكل متطور من نتاج العقل الإنساني وهو ما يعرف بالذكاء الاصطناعي، وهذا بداياته خلال هذه الفترة من خلال تحذير جهاز في السيارة من وجود

■ الصحف الورقية تحتاج لوضع سياسات لإيراداتها لمن يتابعها إلكترونياً وأن قراءة الصحف الورقية لا بد أن تتحول تدريجياً إلى صحف إلكترونية

■ «التجارة العالمية» لا تواكب التطورات العالمية المتسارعة ولا بد من تكيف هياكل حوكمتها بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات المرحلة الراهنة

السؤال هل تتفق مع هذا التشخيص وماهي أفضل الطرق للخروج من هذا الوضع؟

الأردن كان لفترة قريبة الأفضل بالنسبة إلى مؤشر المعرفة، بالنسبة للاستخدامات الذكية للانترنت والهواتف المتحركة، هناك تطورات مهمة لاستخدامات التكنولوجيا، وأصبح استخدام الهاتف للمحادثات الهاتفية فقط من الماضي، وأصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات وتداول المعلوماتية تسك كافة مناحي الحياة العصرية، والإسناد في زيادة القيمة المضافة لانشطتنا الانتاجية من سلع وخدمات، وهذا الاساس.

منذ سنوات كان الأرن من المقدمة في هذا القطاع وخلال فترة قصيرة سبقنا دول وشعوب عربية برغم الشباب والتعليم، وهذا يدعو الجميع لاعادة النظر لردم الفجوة ومواكبة التطور المرصود في عدد من دول الاقليم والعالم.

الدستور: طرحتم فكرة واضحة لإصلاح منظمة التجارة العالمية في ظل التغييرات الاقتصادية والتجارية العالمية، هل تحدثنا على الملامح الرئيسة للإصلاح المطلوب في « التجارة العالمية»؟

يجب على صانعي القرار السياسي أن يجودوا الإرادة السياسية لإصلاح المؤسسة على نفس النهج الذي اتبعه اسلافهم في إنشاء اتفاقية التجارة العامة والتعرفة الجمركية في أعقاب الحرب والدمار، وأخشى أن تتراجع المنظمة وتصبح أقل اهمية بالنسبة للمواطنين وقادة الاعمال في العالم على حد سواء.

وان الاقتراحات التي طرحها د. ابو غزالة في تقرير موسع في اجتمع عقد في جنيف/ سويسرا يهدف الى تعزيز الحياة لهذه المؤسسة العالمية حيث تركز على عدد من النواحي التي تعتبر جوهرية لكي تقوم منظمة التجارة العالمية بواجباتها ومهامها بصورة اكثر فاعلية وكفاءة. -وقال: ان دور منظمة التجارة العالمية الاقتصادية -هو أكثر اهمية من دورها السياسي مضيفا أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يتيح لقوى التجارة الوصول الى الأفراد والعاملين والشركات والحكومات والتأثير في حياتهم في جميع أنحاء العالم بهدف خدمة الجميع ومنفعتهم.

كما تضمنت المقترحات تعزيز مبدأ التصويت لمعالجة المشكلات التي يفرضها مبدأ الإجماع واقامة منهج قائم على «اتفاقية مستدامة متعددة الأطراف» لتكسر المحاولات الفردية او الحلول مكانها بصورة تعمل على موائمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي وانسجامها مع عمليات منظمة التجارة العالمية وتوسيع نطاق مراجعة السياسات التجارية وتأسيس ملتقى منظم غير رسمي لزعما منظمة التجارة الدولية وتأسيس لجنة تنفيذية للهيئة العمومية والتفاوض حول اتفاقية اقتصاد الإنترنت.

كما يقدم التقرير عدداً من التوصيات التي من شأنها أن تعزز من تعاون منظمة التجارة العالمية مع القطاع الخاص مع التركيز بصورة أكبر على التواصل العام من خلال الأمانة لمنظمة التجارة العالمية لجمع التعاون أكثر انفتاحاً مع المواطنين والمنظمات غير الحكومية في العالم.

-وقال يجب على المنظمة أن تقوم بدور أكثر اهمية نظراً للتكامل العالمي الهائل والتغيرات الاقتصادية الجزرية التي لا تزال تحدد شكل المجتمع الدولي، إذ أن المنظمة ما زالت متأخرة عن اللحاق بركب التطورات المتسارعة في العالم اليوم وأن عليها أن تكيف هياكل حوكمتها بما يتناسب مع الاحتياجات والمتطلبات في الوقت الراهن.

ويرى أنّ العام ٢٠١٣ يشكل «فرصة مزدوجة» لجدول أعمال الإصلاح في منظمة التجارة العالمية، مؤكداً أن مؤتمر الوزراء الذي سيعقد في بالي وانتخاب مدير عام جديد للمنظمة هذا العام سيمثل منطلقاً مغالياً واندرا لإطلاق حوار جاد وتفاعلي حول كيفية تعزيز نظام التجارة متعدد الأطراف وصولاً إلى تطبيق هذه التغييرات.